أقل تكلفة .. وأكثر شفافية.. وتضمن المتابعة اللحظية

التكنولوجيا وضمان نجاح الجهود الوطنية فى مكافحة الفساد

بقلم: محمد أبونعمة
رئيس الإدارة المركزية لشئون الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية

فى عصر تعمل فيه التكنولوجيا على تطبيق مبادئ الحوكمة والمساءلة، فإن تسخير قوة الأنظمة الرقمية لرصد وتقييم استراتيجيات مكافحة الفساد لم يعد مجرد خيار، بل ضرورة. فهو يعمل على تمكين كافة الأطراف المعنية، على تعزيز الشفافية، ودعم الجهود الوطنية ضد الفساد. وبينما نواصل التقدم التكنولوجي، فإن تبنى أنظمة الرصد والتقييم الرقمية هو المفتاح لخلق عالم أكثر عدلا ومساءلة وخاليا من الفساد.

يتفق الجميع على أن الفساد يمثل تهديدا كبيرا للنسيج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدول فى جميع أنحاء العالم. فهو يؤدى إلى تآكل ثقة الجمهور فى مؤسسات وأجهزة الدولة ويحول دون استثمار الموارد بكفاءة وتقديم الخدمات الأساسية للجمهور، ويقوض سيادة القانون. وإدراكًا للحاجة إلى مكافحة هذه القضية المنتشرة، قامت العديد من البلدان بتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد «National Anti Corruption Strategies» (NACS) كنهج شامل لمعالجة الفساد على مختلف مستويات المجتمع. ويعد رصد وتقييم هذه الاستراتيجيات أمرًا بالغ الأهمية لتقييم فعاليتها وتحديد مجالات تحسين القدرات الخاصة بمواجهة الفساد وفى هذا العصر الرقمي.

لقد ظهرت الأنظمة الإلكترونية كأدوات قوية لتعزيز عملية الرصد والتقييم، مما يمكّن الحكومات وأصحاب المصلحة من مكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية. ونتطرق فى هذا المقال إلى أهمية وعوائد النظام الالكترونى للمتابعة فى مراقبة وتقييم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠.

تطور الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اتخذت الدولة المصرية نهجاً منظماً وشاملاً ومتصلاً لمكافحة الفساد، بدءًا من عام ٢٠١٤ ووفاءً للالتزام الدستورى بوضع خطة إستراتيجية لمكافحة الفساد بالتنسيق فيما بين الجهات الوطنية فتم تنفيذ المرحلة الأولى خلال الفترة ٢٠١٤ -٢٠١٨ ، الاستفادة من كافة مخرجاتها لتطوير المرحلة الثانية ٢٠١٩ — ٢٠٢٢ والتى نجحت فى تنفيذ أهدافها بمعدل ٨٦٪ رغم التحديات والمصاعب التى واجهتها،

ووصولاً لوضع نهج متطور يشمل تغيير جذرى فى البناء والأهداف ونقاط الاتصال المعنية بمتابعة التنفيذ، بدأت المرحلة الأولى من خلال التواصل مع عدد ٨٤ نقطة اتصال زادت فى المرحلة الثالثة إلى ١٢٠ نقطة بالجهات المختلفة بالدولة كما تم بناء قدرات كافة نقاط الاتصال من خلال تدريبهم بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد على كيفية العمل بالتنسيق داخل الجهات التى يمثلونها واستخدام النظام الالكترونى والذى يوفر بيئة آمنه ومستدامة لتداول البيانات الحكومية.

تقييم الأداء

يوفر نظام التقييم الإلكترونى الجديد الذى تم تصميمه وتنفيذه بشكل وطنى آلية جديدة متطورة لتقييم ومتابعة المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ — ٢٠٣٠، مدعوماً بوسائل للتحقق «الأدلة» لأداء الجهات المعنية بمنع ومكافحة الفساد، ليصبح هذا النظام هو الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أحدث الأنظمة عالمياً.

وقد تم ابتكار النظام الإلكترونى المسمى « نظام إدارة متابعة الأداء» "PERFORMANCE MANAGEMENT AND MONITORING SYSTEM" (PMM SYSTEM)

من خلال تضافر جهود مجموعة من المتخصصين فى مجالات الإدارة والسياسات العامة والقانون والبرمجة والإحصاء والمتابعة والتقييم بالتعاون الدائم وتحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية وبالتنسيق مع الجهات الرقابية والقضائية وسلطات إنفاذ القانون من أعضاء اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك ضمن إجراءات الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ — ٢٠٣٠.

ولعل من رحم التحديات تولد النجاحات، فبالأمس القريب مر العالم بجائحة كوفيد -١٩ وما ترتب عليها من تعطل أو تباطؤ دورات العمل وتعرض العديد من العاملين بالجهات الحكومية والمواطنين للإصابة بالفيروس، مما حدا بالحكومات المختلفة للجوء للعمل من المنزل أو تفعيل نظام العمل المرن، ومن هذه النقطة ولتمسك الدولة المصرية بالوفاء بكافة التزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية تم الإصرار على تجاوز تلك الأزمة مستقبلاً من خلال استخدام التكنولوجيا بشكل آمن وفعال لمتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ — ٢٠٣٠.

والحقيقة أن الأنظمة الإلكترونية تلعب دورًا محوريًا فى عملية الرصد والتقييم الحديثة للاستراتيجيات الوطنية. ويعد الرصد والتقييم عنصرا أساسيا فى هذه الاستراتيجيات لأنه يسمح بتقييم التقدم فى تحقيق الأهداف وتحديد أوجه القصور وتقييم آليات التنفيذ ، وتستفيد هذه الأنظمة من التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية والدقة فى جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير. فهى تسهل تتبع التقدم فى الوقت الحقيقي، وتعزز إمكانية الوصول إلى البيانات، وتوفر الوسائل اللازمة لإجراء تقييمات شاملة. كما تسمح الأنظمة الإلكترونية بجمع مبسط للبيانات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد. كما سيتيح النظام استخدام تطبيقات الهاتف المحمول وبوابات التقارير عبر الإنترنت وإدخال البيانات لجمع هذه المعلومات بكفاءة. وتتمثل ميزة الأنظمة الإلكترونية فى جمع البيانات فى القدرة على ضمان اتساق ودقة البيانات، وهو التحدى الحقيقى الذى يواجه أنظمة إعداد التقارير اليدوية.

كيفية عمل النظام

تبدأ عملية المتابعة بتحديد الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIS)، والتى بلغت ٢١٩ مؤشر لقياس الأداء بالمرحلة الثالثة من

يوفر نظام التقييم الإلكترونى الجديد الذى تم تصميمه وتنفيذه بشكل وطنى آلية جديدة متطورة لتقييم ومتابعة المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠، مدعوماً بوسائل للتحقق من أداء الجهات المعنية بمنع ومكافحة الفساد، ليصبح هذا النظام هو الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أحدث الأنظمة عالمياً.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ -٢٠٣٠ ، تم انتقاؤها بشكل واضح وواقعي، كما تم توصيفها بشكل يسهل التعامل معه من خلال غير المتخصصين، و تم تحديد طريقة الحساب الخاص بكل منها لقياس التقدم والنجاح، مثل عدد البرامج التدريبية المتضمنة مكونا لمكافحة الفساد أو عدد المستفيدين من مبادرة توعوية ذات صلة بمنع الفساد، أو تقييم الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن.

بعد ذلك تبدأ عملية جمع البيانات ذات الصلة من مصادر مختلفة مثل البيانات الحكومية (الجهود المبذولة من كل جهة وفقاً لاختصاصها) كما يتم جمع نتائج مؤشرات لقياس رضاء المواطنين والمستثمرين تنفذها بعض الجهات الوطنية المتخصصة، بما فى ذلك جهات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني.

وأخيراً يتم دمج وتحليل البيانات فى منظومة موحدة، بما يضمن جودتها واتساقها، وبالفعل تم تطوير عدد من شاشات الإتاحة عبر منصة رقمية مؤمنه إلكترونياً تتيح لمتخذى القرار ولهيئة الرقابة الإدارية الإطلاع فى أى وقت لمتابعة وتقييم أداء كافة الجهات فى كافة المحافظات بالجمهورية فى تنفيذهم للإستراتيجية وفق المستهدف تحقيقه، وتتيح المنصة واجهة سهلة الاستخدام تعرض المعلومات بوضوح من خلال المخططات والأشكال البيانية والجداول، كما تتيح إمكانية إنشاء التقارير وفق المطلوب عرضه.

المتابعة اللحظية

إحدى أهم المزايا للأنظمة الإلكترونية هى قدرتها على توفير متابعة آنية ولحظية لجهود مكافحة الفساد. على سبيل المثال تتضمن الإستراتيجية مبادرات لتحسين شفافية الحكومة واستجابتها، ويمكن تتبع وعرض البيانات لحظياً حول التقدم المحرز مما يسمح لمتخذ القرار رؤية واضحة لتصميم السياسات وتعديلها بمرونة وتنفيذ الإصلاحات.

الشفافية والمساءلة

تعمل الأنظمة الإلكترونية على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة البيانات للإدارة العليا. بما يتيح متابعة يومية لمدى الوفاء بالتزاماتها فى مجال مكافحة الفساد. علاوة على ذلك، يمكن للأنظمة الإلكترونية أن توفر تقييماً حقيقياً لجدية المسئولين بالجهات المختلفة فى تنفيذهم للإجراءات المحددة بكل هدف من أهداف الإستراتيجية

تم تطوير عدد من شاشات الإتاحة عبر منصة رقمية مؤمنه إلكترونياً تتيح لمتخذى القرار ولهيئة الرقابة الإدارية الإطلاع فى أى وقت لمتابعة وتقييم أداء كافة المحافظات بالجمهورية فى تنفيذهم للإستراتيجية وفق المستهدف تحقيقه، وتتيح المنصة واجهة سهلة الاستخدام وعرض المعلومات بوضوح من خلال المخططات والأشكال البيانية والجداول

ولذا يمكن استخدامه لتقييم أداء المؤسسات والأفراد على حد سواء.

تحليل البيانات

إن دمج أدوات تحليل البيانات المتقدمة فى أنظمة الرصد ونظم التقييم الإلكترونية يوفر تقارير واتجاهات جلية يمكن أن تساعد فى تحديد أنماط الفساد وبؤره ومجالات الاهتمام المحتملة. وباستخدام تحليل تلك البيانات، يمكن التركيز على الأفضل والأقل أداء كما يمكن الجهات الرقابية من التركيز على مظاهر محددة للفساد فى جهة معينة أو مشتركة بين عدة جهات لمحاصرتها والقضاء عليها..

كما أن إحدى المزايا الأساسية لاستخدام أنظمة المراقبة والتقييم الرقمية هى تعزيز الدقة والاتساق فى جمع البيانات. و التقليل إلى حد كبير من الأخطاء البشرية، مثل أخطاء إدخال البيانات أو التفسيرات الخاطئة للتقارير المكتوبة بخط اليد، عند استخدام الأنظمة

إحدى المزايا الأساسية لاستخدام أنظمة المراقبة والتقييم الرقمية هى تعزيز الدقة و التقليل إلى حد كبير من الأخطاء البشرية، مثل أخطاء إدخال البيانات أو التفسيرات الخاطئة للتقارير المكتوبة بخط اليد، عند استخدام الأنظمة الإلكترونية. وهو ما يضمن أن تكون البيانات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز فى جهود مكافحة الفساد بشكل موثوق وخالٍ من الأخطاء

قدر الإمكان، مما يسهل على صناع القرار صياغة سياسات فعالة، كما يمكن للجهة المسئولة عن متابعة التنفيذ من التحقق بشكل دائم من دقة نسب التنفيذ وواقعيتها.

أيضا يمكن الوصول إلى أنظمة الرصد والتقييم الإلكترونية من أى مكان، وهو ما يسمح لنقاط الاتصال بالجهات المعنية بالتنفيذ، فى أى ظروف بالدخول للنظام وإدخال البيانات، كما يسهل للإدارة العليا الإطلاع فى أى وقت على أداء جهاتهم المسئولون عنها.

ورغم أن تنفيذ أنظمة المراقبة والتقييم الرقمية قد يتطلب استثمارًا أوليًا، إلا أنها غالبًا ما تؤدى إلى خفض التكاليف على المدى الطويل. لأن عمليات جمع البيانات وتحليلها المبسطة تؤدى إلى تقليل الحاجة إلى العمل اليدوى والأعمال الورقية المكثفة، مما يؤدى إلى انخفاض التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على تحديد الفساد ومعالجته بسرعة أكبر يمكن أن يؤدى إلى تحقيق وفر مالى كبير عن طريق منع المزيد من الخسائر الناجمة عن الممارسات الفاسدة.

صديق للبيئة

كان هناك بُعد بيئى ملحوظ أسفر عنه متابعة نتائج المرحلتين الأولى والثانية ، فقد استمرت المتابعة على مدار ٨ أعوام لإجمالى عدد ١٨٨ جهة شملت ٨٤ نقطة اتصال خلال الفترة من ٢٠١٤ — ٢٠١٨، عدد ١٠٤ نقطة اتصال خلال الفترة من عام ٢٠١٩ — ٢٠٢٢ قامت بإعداد حوالى ١٥٠٠ تقرير، ومن هنا يمكن أن نتخيل حجم التكلفة التى تَطَلبها إعداد وطباعة وجمع تلك التقارير من أحبار وورق وانتقالات وغيرها من عناصر، تحولت من خلال رقمنة عمليات المتابعة والتقييم إلى إجراءات بسيطة تستغرق بضع دقائق ومن أى مكان، مما يحقق الفعالية والكفاءة فى عملية المتابعة.

تعزيز التعاون الدولي

إضافة إلى كل ما سبق تتيح الأنظمة الرقمية تبادل البيانات والرؤى المتعلقة بمكافحة الفساد على نطاق عالمي، وهذا يعزز التعاون الدولى فى مكافحة الفساد، ويجعل من السهل على الأجهزة المختصة بمختلف الدول أن تتعلم من تجارب بعضها البعض وأن تكيف الاستراتيجيات الناجحة مع سياقاتها الخاصة، علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة فهم التقدم المحرز فى جهود مكافحة الفساد بشكل أفضل وتقديم الدعم المستهدف عند الحاجة.

التحديات والاعتبارات

ومع كل ما توفره الأنظمة الإلكترونية من فوائد عديدة فى مراقبة وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، إلا أن هناك بعض التحديات والاعتبارات التى يجب معالجتها:

أولها .. الفجوة الرقمية فقد تكون هناك فجوة رقمية كبيرة، مما يجعل من الصعب على بعض المعنيين بالمتابعة التعامل بسلاسة مع أنظمة الرصد والتقييم الإلكترونية واستخدامها. ولذا ينبغى بذل الجهود لضمان الفهم الكامل لكيفية استخدام النظام مع توفير كافة سبل الدعم الفنى لهم بشكل دائم.

ثانيها .. أمن البيانات لأن التعاطى البيانات الحكومية المتعلقة بالفساد يتطلب التعامل بحساسية مع اتخاذ تدابير قوية لأمن البيانات لضمان عدم الوصول إليها من غير المعنيين مما يهدد بالتلاعب بها أو استخدامها بشكل سيء.

ثالثها .. بناء القدرات لأن استدامة كفاءة نظام المتابعة يتطلب الاستثمار فى التدريب وبناء القدرات لضمان إكساب المعنيين بالمتابعة (نقاط الاتصال) المهارات المطلوبة على استخدام الأنظمة الإلكترونية بشكل فعال للرصد والتقييم.

وختاما فإن الفساد ظاهرة شديدة الخطورة تتطلب استجابة شاملة من كافة الجهات والجوانب للتصدى لها ، وتشكل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد دورًا أساسيًا فى هذا المسعى، كما أن نجاحها يتطلب آلية فعالة للمراقبة والتقييم، وتوفر الأنظمة الإلكترونية وسيلة قوية لتعزيز عملية الرصد والتقييم، حيث توفر البيانات لحظياً دون تأخير نتائج حقيقية وتحقق الشفافية والمساءلة كما أنها تساعد على خفض تكاليف التنفيذ والمتابعة وصديقة للبيئة،كما أن التحول الرقمى فى نظم المتابعة والتقييم له انعكاس إيجابى حقيقى على القائمين عليه .

كما تساعد الأفكار المستمدة من أنظمة الرصد والتقييم الرقمية فى اتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على الأدلة. ويمكن للحكومة وأصحاب المصلحة تركيز الموارد على المجالات الأكثر احتياجا، وتحسين سياسات مكافحة الفساد استنادا إلى توصيات تعتمد على البيانات، وهذا لا يعزز فعالية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فحسب، بل يساعد أيضًا على ضمان استخدام الموارد بكفاءة ويعزز عملية صنع القرار.